



# الردود الهاشمية وفق الأحكام السلطانية،

رسالة إلى أبناء الأمة

في:

بيان انحراف حكام وامراء وملوك العرب،  
عن فروض وواجبات الحكم في الامّة،  
وانتفاء شرعية حكمهم وطاعتهم،  
وان في طاعتهم هلكة الامّة وشعوبها و زوال شريعتها!

لأبي القاسم

د. ياسين الكليدار الحسيني الهاشمي،

٢٠١٥م - ١٤٣٦هـ



# الردود الهاشمية وفق الأحكام السلطانية

رسالة في

بيان انحراف حكام وأمرء وملوك العرب  
عن فروض و واجبات الحكم في الأمة!  
وانتفاء شرعية حُكمهم وطاعتهم،  
وان في طاعتهم هلكة الأمة وشعوبها وزوال  
شريعتها

لأبي القاسم

د ياسين الكليدار الرضوي الحسيني الهاشمي،

2015م-1436هـ

﴿ الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾<sup>1</sup>

والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله الأطهار الشرفاء، وأصحابه أهل الصدق والوفاء.

أما بعد:

لقد قدر الله سبحانه إن يرفع من قدر ومنزلة آدم وذريته ،

فأكرم الإنسان غاية التكريم،

و جعل الإنسان خليفة له على الأرض وأستخلفه فيها وفق مقتضيات الاستخلاف دون غيره من مخلوقاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً . فَسَخَّرَ لَهُ كُلَّ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا<sup>2</sup>.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ<sup>3</sup>

و أناط بالإنسان القيام بمهام الاستخلاف،

---

1 النمل / 59

2 البقرة / 30

3 الجاثية / 13

وفي مقدمة هذه المهام، توحيد الله الملك الحق و عبادته و إعمار الأرض، والإعمار هنا هو كل ما من شأنه إعمار الأرض وازدهار الحضارة، بإصلاح الأرض وإحيائها وإشاعة الحياة فيها، مع كل ما من شأنه تحقيق ذلك من صناعة وتجارة، وكل ما لابد للحياة منه.

وكل ذلك يكون مقرون بالنية والعمل الصالح الغير ممزوج بالفساد والإفساد، والمقرون بالإيمان،

وتلك هي الغاية من الاستخلاف بأن يقترن العمل بالصلاح والإصلاح، والذي يبدأ بالتوحيد الخالص لرب الأرض والسماء.

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ<sup>4</sup>.

فالاستخلاف منوط بالحكم بين الناس بالحق، وعدم إتباع الهوى.

وهذه الإناطة والاستخلاف لم يكن للإنسان فيها رأي بالقبول أو الرفض، بل هو قدر و أمر رباني، قدره الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام، بعد أن فضل الإنسان وكرمه على سائر مخلوقاته.

شرط أن يكون ذلك مضبوطاً بضوابطه الشرعية، التي حددتها آيات محكم التنزيل.

كما إن كل عمل مقرون بالإيمان، هو إصلاح، تتحقق منه الغاية في إعمار الأرض، سواء كان بالقول أو العمل أو الإنتاج والتصنيع أو التنظيم والتعليم أو الجهاد والمجاهدة.

ولقد قدر الله لهذه الأمة من الرحمة بان قدر لها الاستمرار في طريق الحق والصلاح بعد وفاة نبيها عليه السلام.

بأن جعل فيها الخلافة والزعامة، وتعهدا بالحفظ من الضياع والتشردم. وقد ندب للأمة من يخلف نبيها فيها، وقد فوضت إليه بالبيعة، أمور الحكم والسياسية والتدبير.

وأسندت إليه مهمة إقامة الدين وحفظه والقيام بما من شأنه صلاح وفلاح الأمة وعلو بنيانها، وحفظها، وحفظ كرامتها وعزتها، وحفظ أبناءها وثرواتها.

فكان ذلك أصلاً من أصول الدين استقرت عليه الملة المحمدية.

والإمامة والرئاسة والخلافة أمر لا تصلح الحياة من دونه، وبدونه تعم الفوضى والاضطراب، ويسود الظلم والهرج، وتسود الفرقة والضعف، الذي يليه الانهيار والزوال.

ولقد قدر الله من عليائه بان جعل شرط الاستخلاف مرتبطاً بشرط العبودية المطلقة لله.

فلا خلافة بحقها ولا استخلاف كما أراده الله الملك الحق، دون الانقياد والعبودية لله وحده، عند ذلك فقط تتحقق الغاية من الاستخلاف في الأرض.

فهي العبودية وهي السيادة في الوقت ذاته!

هي العبودية لله الملك الحق، وتحقيق الغاية من العبودية له بالتوحيد الخالص والاستخلاف بالحق وتحقيق شروط الاستخلاف.

ولا تستقيم ولا يقام بنيان الخلافة والرئاسة على الناس إلا باجتماعهما.

فاذا ذهبت العبودية المطلقة لله وحده، ذهبت الغاية من الاستخلاف، لذلك فالخلافة أو الحكم أو الزعامة أو الرئاسة، يجتمع فيها مصطلحان متناقضان في الوقت ذاته.

وهي السيادة بأمر الله بالعبودية المطلقة لله وحده، وتحقيق الغاية منها في إصلاح الأرض وإقامة العدل والحكم بين الناس بالحق!

و ينتفي احدهما بغياب الآخر.

وهذا ما غاب عن من أنيطت بهم مهام الحكم على الأمة أو من استخلفهم الله لحكم فئة أو جزء من الأمة.

بعدما عُميت إبصارهم وحادوا عن طريق الحق وصاروا أولياء للشيطان.

بعدما نسوا الله فأنساهم أنفسهم.

وأمسى الحكم والإمارة عندهم غنيمة ومغنمة يستأثرون بها، بل و يورثوها لأبنائهم وعشيرتهم. وتنعم بها بطانتهم وشرطهم وجلاوزتهم.

وهذا هو ديدن كل من يحكم شعوب الأمة اليوم.

على اعتبار أن الأمة اليوم مجزئة ومقسمة إلى أجزاء كثيرة، وذلك نتاج ما اقترفته المعاول البريطانية من جريمة ضد الأمة وأبنائها، بداية القرن الماضي عندما قسمت الأمة إلى أقسام،

وفق ما تقتضيه مصالحها الغربية الصليبية ومصالح أحلافهم من اليهود، لتحقيق غايتهم في إضعاف الأمة و العمل على انهيارها و زوالها إلى الأبد!

فكانت هذه الجريمة من اشد وأفدح الجرائم التي اقترفها الغرب بحق الأمة.

ولم تكن هناك جريمة أفدح واطغر منها، إلا جريمة تنصيبها لعملاء ووكلاء لها، بعنوان وظيفي حكاماً وأمراء وملوك، ليحكموا شعوب هذه الأجزاء المقسمة من الأمة ويتوارثون الحكم والخيانة والعمالة لأعداء الأمة!

وفق ما تقتضيه مصالح أعداء الأمة، فكانوا بحق ولا زالوا وكلاء لأعداء الأمة!

حتى وصلنا إلى زمان صار فيه هؤلاء العملاء الحاكمين بأمر وبركة أعداء الأمة، الأصنام تمجد و تعبد من دون الله!

بعد أن طغوا في البلاد فأكثرُوا فيها الفساد!

وأباحوا لأنفسهم كل محرم، وأي شيء أكبر حرمة من هدم الدين  
والشريعة؟!

واستباحة دماء أبناء الأمة وأعراضهم ومقدساتهم و ثرواتهم؟!

وأي شيء أكبر حرمة من أن يمكنوا أعداء الأمة من التغلغل و السيطرة  
على الأمة!

وهذا هو دين من يحكم شعوب الأمة و منهاجهم !

من أقصى مغرب العرب إلى بلدان أقصى الشرق في اندنوسيا وما بعدها.

و ولدت أجيال خلال قرن الهيمنة والسطوة البريطانية الغربية على الأمة!

وتخرجت أجيال من شعوب الأمة في ظل هذه الظلام الدامس، وفي ظل  
هذه البيئة المريضة المليئة بالخيانة والعمالة والغدر بالأمة، وهدر الكرامة  
وسفك الدماء، ونهب الثروات، وتسلط الرعاع من وكلاء الغرب على  
رقاب ومصير ودماء شعوب الأمة!

تخرجت أجيال لا تعترف بالانتماء إلا لتلك الأجزاء المقسمة، ولا تدين  
بالولاء إلا لحكامها و كبراءها وأصنامها، الحاكمين بأمر وبركة أسيادهم  
"أعداء الأمة" ومن جعلهم حُكاما على تلكم الأجزاء المقسمة!



وفي رسالتي هذه

لست في معرض وصف ما تعانيه الأمة من ضعف وانهيار، بسبب تفككها  
وبسبب تقسيمها على يد أعدائها إلى دول صغيرة مجزئة وشعوب  
مستضعفة.

وكذلك ليست الغاية من رسالتي أن أعالج عناصر الاستخلاف والخلافة  
في الأرض عامة أو في الأمة المحمدية خاصة،

أو الإسهاب في شروط و هوية الوكيل والموكل إليه وعناصر الوكالة  
وشروطها و أمدّها و نتائجها.

والتي لا يتوفر شي من شروطها في كل من يحكم الأمة اليوم أو يتسلط  
على أي جزء من أجزائها المقسمة.

من حكام وأمرّاء وملوك ورؤساء يحكمون شعوب الأمة اليوم، الذين تم  
تنصيبهم حكّاما على الأمة من قبل أعداء الأمة!

ولست في موضع شرح الشروط الواجب توفرها في من يتولى الخلافة أو  
الشروط الواجب توفرها فيمن يُستخلف على الناس.

والتي لا تتوفر أيضا في كل من يحكم الأمة وشعوبها اليوم.

فلقد شرحتها وعالجتها في رسالتيين سابقتين، وفصلت فيها مبدأ الخلافة  
والاستخلاف في الأمة المحمدية.

و الشروط الواجب توفرها في من يناط به مهمة الخلافة والحكم في الأمة.

ولكنني في رسالتي هذه،

أورد وافصل وأقارن وأبين الواجبات العشر المفروضة على من تولى أمر المسلمين أو ولي عليهم.

والمسؤولية الملقاة على عاتق الولاة والحكام تجاه الأمة وشعوبها وأبناءها، بين أبناء الأمة.

وقبل كل شيء، فإنه من الحق بمكان أن نصف حال من يحكم الأمة ويتولى أمرها اليوم بان يقال عنهم:

تم توليتهم أمور المسلمين من قبل أعداء الأمة، وفق مصالح أعداء الأمة!

وهذا هو البيان والوصف الحق لهم، و هو الأولى والأجدر و الواجب تداوله عند الإشارة اليهم!

فهي الحقيقة الجلية التي لا يختلف عليها اثنان من أبناء الأمة الصادقين.

فمن حكم و يحكم الأمة من حكام وأمرء وملوك وسلاطين ورؤساء خلال قرن مضى من الزمن، وصولاً إلى يومنا هذا،

قد تم تنصيبهم على الأمة من قبل أعداء الأمة!

بشكل أو بآخر، على اختلاف الظروف و الأزمنة و المكان والجهة التي نصبته!

و من الحق بمكان أيضا ان نقيم الحجة على ذلك وفق الأدلة الشرعية الواضحة البينة،

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ<sup>5</sup>  
لنبيين للناس من هؤلاء الشرذمة الذين يطلقون عليهم ولاية الأمر "حكام وأمراء ورؤساء وملوك العرب.

**ونبين انحرافهم عن فروض وشروط و واجبات الحكم في الأمة!**

ونبين انتفاء وعدم شرعية حكمهم للأمة وشعوبها، ووجوب إزالتهم بكل ما أتيح لأبناء الأمة وما مكنهم الله به من وسائل من عمل و رباط والجهاد.

ونبين انتفاء وجوب طاعتهم لان في طاعتهم هلكة للأمة وشعوبها، وفنائها وعبوديتها للعدو، وزوال شريعتها وتلك الطامة الكبرى!

تبيان ذلك وفق ما جاء في شريعة الله في محكم التنزيل ، وما اتفقت وسارت عليه الأمة منذ أن تولى فيها الخليفة الأول الصديق العتيق رضي الله عنه خليفة رسول الله عليه السلام.

وما سار عليه خلفاء الأمة المهديين من بعده، وصولا إلى نهاية أيام الخلافة، قبيل دخول بريطانيا واحتلالها للمنطقة!

فالواجبات المفروضة على من تولى أمور المسلمين أو ولي الأمر عليهم.

و الواجبات التي عليه أن يؤديها تجاه الأمة أو تجاه إي جزء من أجزاءها،  
أو أي فئة من أبناءها تولى الحكم عليهم.

بناءً على ما شرعه الله لعباده في دينه الذي ارتضاه الله لخلقه، من العقائد  
والعبادات والمعاملات.

و بناءً على ما تقتضيه وتتم به مصالح الأمة، من خلال تحصيل المصالح  
وتكميلها، وتعطيل المفسد وإزالتها أو التقليل منها إلى أدنى درجات  
الضرر.

ووفق ما اجتمعت عليه الأمة من أحكام منذ عهد النبي المصطفى والسلف  
الصالح من بعده، وسارت على ذلك قرون، والتي لخصها وصنفها قاضي  
القضاة الماوردي<sup>6</sup> في أحكامه السلطانية.

أو ما ثبته القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي<sup>7</sup> في أحكامه  
السلطانية.

---

6 الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: الإمام العلامة، أفضى القضاة، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب  
البصري، الماوردي، الشافعي، صاحب النّصائيف. حدث عن الحسن بن علي الجلي، صاحب أبي خليفة الجمي، وعن  
محمد بن عدي المنقري، ومحمد بن مَعْلَى، وَجَعَفَر بن محمد بن الفضل. حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، وَوَثَّقَهُ، وَقَالَ: مَاتَ فِي  
ربيع الأول سنة خَمْسِينَ وأربع مائة، وقد بلغ سِتّاً وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَوَلِيَ الْقَضَاءَ بِلَدَانِ شَتَى، ثُمَّ سَكَنَ بَغْدَادَ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبِلَاءِ  
لِلإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (18/65). قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي (الطَبَقَاتِ) : وَمِنْهُمْ أَقْضَى الْقَضَاةَ الْمَوْرِدِي، تَفَقَّهُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ  
الصِّمَرِيِّ بِالبَصْرَةِ، وَارْتَحَلَ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِي، وَدَرَسَ بِالبَصْرَةِ وَبَغْدَادَ سَنَيْنِ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْفَقْهِ  
والتَّفْسِيرِ، وَأَصُولِ الْفَقْهِ وَالْأَدَبِ، وَكَانَ حَافِظاً لِلْمَذْهَبِ. مَاتَ بِبَغْدَادَ. وَقَالَ الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: مَنْ طَالَعَ  
كِتَابَ (الْحَاوِي) لَهُ يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّبَخَّرِ وَمَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ، وَلِي قَضَاءَ بِلَادٍ كَثِيرَةٍ، وَلَهُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ سَمَاهُ (النُّكْتُ) وَ (أَدَبُ الدُّنْيَا  
وَالدِّينِ) وَ (الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ) وَ (قَانُونُ الْوِزَارَةِ وَسِيَاسَةُ الْمُلْكِ) وَ (الْإِقْنَاعُ) مُخْتَصَرٌ فِي الْمَذْهَبِ. (18/66).

7 محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، القاضي أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الفراء. وهو  
أحد فقهاء الحنابلة في العصر العباسي الثاني. ولد سنة 380 هـ وتوفي سنة 458 هـ. واشتهر بالقاضي أبي يعلى.

وحيث وضعوا مساراً فكرياً و سياسياً يرسم للأمة صراطاً مستقيماً غير  
ذي عوج.

استندوا فيه إلى شريعة الله، و ما شرعه الله في محكم التنزيل، ما اجتمعت  
عليه الأمة منذ السلف الاول، ودعموه الحجج والأدلة و البراهين الثابتة  
القاطعة، ووضعوا أحكام الولاية ومراتبها في نسق محكم التشكيل.

عالجوا فيه عقد الإمامة و تقليد الوزارة و تقليد الإمارة بكل أنواعها،  
والولاية على المصالح و ولاية القضاء وولاية نقابة ذوي الأنساب  
الشريفة، وولاية الإمامة في الصلاة والصدقات و تقسيم الفيء والغنائم و  
الجزية والخراج ووضعوا القواعد في اختلاف الأحكام.

ووضعوا كذلك قواعد الإقطاع و الديوان وأحكام الجرائم والحسبة،  
مستندين في كل ذلك إلى ما جاء في كتاب الله المحكم الذي لا يأتيه الباطل  
من بين يديه ولا من خلفه، وما شرعه الله في محكم التنزيل وكما أسلفت.

ودعموه بما ورد في الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وما جاء من أحكام عن الخلفاء الراشدين المهديين، فيما غاب عن  
المسلمين إدراكه من كتاب الله وسنة النبي المصطفى صلى الله عليه وآله  
وسلم.

لذلك فالواجبات المفروضة على من تولى أمور المسلمين أو ولي الأمر

عليهم، والواجبة عليه أن يؤديها تجاه الأمة إذا تولى أمرها، أو تولى أمر  
أي جزء من أجزائها أو تولى حكم أي فئة من أبنائها،

وهي كالآتي:

الأولى:

حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أُصُولِهِ الْمُسْتَقَرَّةِ ، لما جاء في شريعة الله في محكم التنزيل، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ.

فَإِنْ نَجَمَ مُبْتَدِعٌ أَوْ زَاغَ ذُو شُبْهَةٍ عَنْهُ أَوْضَحَ لَهُ الْحُجَّةَ وَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابَ وَأَخَذَهُ بِمَا يُلْزِمُهُ مِنَ الْحَقِّ وَالْحُدُودِ.

لِيَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا مِنْ أَيِّ خَلٍّ وَتَبْقَى الْأُمَّةُ مَمْنُوعَةً مِنْ أَيِّ زَلٍّ.

وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم، بل إن ديدن من يحكمون بلدان الأمة اليوم هو التعالي على دين الله والشريعة الغراء، والتطاول عليها، بما يحقق أجندات أعداء الأمة، وبما يضمنوا أن تبقى الأمة مهزومة منكسرة، تتذيل قائمة بلدان وأمم العالم اجمع!

بعد أن سلكوا كل السبل ليثبتوا لأسيادهم في الغرب بأنهم بعيدين كل البعد عن منهاج الله الحق!

ولسان حالهم يقول ما لنا ولهذا الأمر، او ليرسلوا رسائل الاستعطاف الى أعداء الأمة بأنهم معتدلين أو غير رجعيين!

وإنهم ليس لهم علاقة بالشريعة ولا يتبنون أحكامها، وليس في أبجدياتهم تطبيقها أو الاقتراب منها!

ويبرر لهم سدنه الهيكل من علماء البلاط والسلاطين، امام شعوب الامة،  
بان هذا الموقف من ضرورات السياسة الشرعية!!

حتى لا ينعتهم الغرب بالتخلف أو يصموهم بالتطرف والإرهاب!  
وفي ذلك تحقيق لمسار الهلكة للأمة وزوال الدين و انهيار كيانها وهويتها  
ووجودها!

الثانية:

إقامة الحق والعدل بين الناس من خلال تنفيذ الشريعة و تَنفِيذُ الْأَحْكَامِ حَتَّى  
تَعُمَّ النِّصْفَةَ, فَلَا يَتَعَدَّى ظَالِمٌ وَلَا يَضْعُفُ مَظْلُومٌ،  
وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم.

بل إن السمة المعلومة والتي يعيشها كل فرد من أبناء الأمة من البحر إلى  
الخليج، وفي كل بلدان الأمة، هو انعدام العدل زوال الحق بين الناس،

وحكامها وأصحاب السلطة والإمارة فيها هم الأمرين الناهين وهم من  
يقتل أبناء الأمة، وهم أس الجور والطغيان، وهم من يأكل حق الشعب  
ويستضعفهم، وهم من مكن للظلمة من أعداء الأمة في الخارج والداخل،  
في أن يستضعفوا الأمة كلها، وهم من مكن لبطانتهم من مجاميع الظلمة  
ليأكلوا حقوق المستضعفين وسواد أبناء الشعب.

أما الأحكام والقوانين السائدة في كل بلدان الأمة، فهي قوانين لا علاقة لها  
بشريعة الله وما نزل في محكم التنزيل، وقد فصلوها وفقا لمقاس هؤلاء

الطغاة البغاة، وبما يتناسب ويوصد لبقاء واستمرار طغيانهم وفسادهم وجورهم.

وهذه الأحكام والقوانين والدساتير لا تطبق على الحكام والأمراء والرؤساء ولا على أهل بيوتهم ولا على بطانتهم من الظلمة!

لأنهم يعتبرون أنفسهم اعلي مقاماً ودرجة من عموم أبناء الأمة، لأنهم منزهون عن الخطأ والزلل!

و هذه القوانين والأحكام الجائرة لم توضع لهم، بل لعامة الناس من البسطاء المستضعفين،

فلا حق ولا عدل ولا هدى ولا شريعة ولا كتاب ولا حق ولا حقوق ولا إنصاف في كل مكان وفي كل ركن من أركان الأمة اليوم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

جاء في الأثر:

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

"كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَّةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، -



قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ  
وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"8

الثالثة:

حِمَايَةً بَيِّضَةِ الْإِسْلَامِ وَالْأُمَّةِ، وَالذَّبُّ عَنْ حَرَمَاتِ النَّاسِ، لِيَتَصَرَّفَ النَّاسُ  
فِي الْمَعَاشِ وَيَنْتَشِرُوا فِي الْأَسْفَارِ آمِنِينَ، مَنْ تَغْرِيرِ بِنَفْسٍ أَوْ مَالٍ.

وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم!

بل إنهم فتحوا الأبواب مشرعة لكل طالب وناهب وغازي لديار المسلمين،  
وسلموا لهم رقاب أبناء الأمة، وأرضها وحماها، وثروات الأمة بالكامل!  
وصارت معسكرات الغزاة في بلدان الأمة اكبر من مساحات المدن  
الكبرى،

وتفزع عندما هؤلاء الحكام الطغاة يتفاخرون بوجود هذه الجيوش  
والمعسكرات في بلدان الأمة!

بل أنهم يتبارون بينهم من هو الجدير ومن سيقدم اكبر قدر من الأموال  
والأرض والدعم لجيوش العدو، ليحظى بالرضا والقبول من أعداء الأمة!  
ويتناسون في ما بينهم من سينال لقب الحليف الاستراتيجي لأعداء الأمة!

8 أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن ابن عمر.

وكل ذلك على حساب الأمة ووجودها وشريعتها ودماء أبناءها وأرضها  
وثرواتها وحماها!

أما أعداد جيوش الغزاة القابعة في ديار وارض بلدان الأمة, فهي تضاهي  
في أعدادها أعداد الجيوش تلك البلدان!

ولا يخفى على كل ذي بصيرة بان جيوش الغزاة هذه وحكامهم، هم من  
تتحكمون بكل شاردة وواردة في بلدان الأمة اليوم، وذلك لا ينكره أي  
عاقل إلا أن يكون عميلاً للعدو وخائناً للأمة!

وهذه الجيوش وقادتها هي من تصرف شؤون بلدان الأمة وسياساتها  
الداخلية والخارجية!

أما حكام شعوب الأمة فهمهم الاول والأخير هو البقاء على عروشهم،  
وإشباع نزواتهم وكروشهم،

بعد أن اركسوا الأمة في غياهب العبودية والركوع لأعداء الأمة، من  
أسيادهم والحاكمين ببركتهم، والقابضين على دفة الحكم في بلدان الأمة  
تحت حماية جيوش الغزاة المقيمة في كل بلدان الأمة المجزئة المقسمة!

بعد أن صنع الغزاة ورسموا حدوداً مصطنعة قسموا بها شعوب الأمة،

وحولوها إلى حظائر، وجعلوا على كل حظيرة وكيلاً وموظفاً تابعاً لهم!

وهؤلاء الوكلاء تفضلوا على شعوب الأمة، بان منحوهم الشرف في أن  
يكونوا رعايا لدى هؤلاء الوكلاء،

بعد تحولت هذه الأجزاء المقسمة إلى مزارع مسجلة بأسم هؤلاء الوكلاء!  
وهم من يتفضل على أبناء الأمة في أن يمنحهم الحق في الإقامة في  
مزارعهم الخاصة،  
وكذلك لديهم الحق في منع أي احد من أبناء الأمة من الولوج إلى مزارع  
هؤلاء الوكلاء!

وبات كل جزء من أجزاء الأمة المقسمة، مرهون ومجير لمصالح هذا  
الموظف الوكيل الذي عينه الغزاة أعداء الأمة ناطورا على الحظيرة!  
ليرعى مصالح أسياده ومن أناطوا به مهمة الحكم، وليضمنوا أن لا  
تصحوا هذه الشعوب المغيبة من سباتها ورقادها الذي طال!

حتى اركسوا الأمة في النكبات والويلات وتسלט عليها كل زناة الأرض،  
وبات ارضهم دم في الأرض هو دماء أبناء الأمة، وباتت الأمة بأرضها  
وشريعتها ودماء أبناءها وثرواتها وسيادتها مشاعا لكل طامع!

صليبي وصهيوني وبريطاني وأمريكي وغربي وإيراني مجوسي وتركي  
مغولي وتركي خزري!

وكل مسمى من هذه الأمة لا يتوانى عن التطاول على الأمة، وينحر  
رقاب أبناءها ويدنس مقدساتها،

وما على الوكلاء الحاكمين لشعوب الأمة إلا مباركة هذا التطاول، بل  
تمويله، بل تسخير كل الأدوات لتحقيق ذلك!

حتى حدا ذلك ببعض شعوب الأمة في العراق والشام أن يركبوا البحر،  
وليمسي مئات الآلاف منهم طعاما لحيتان واسماك البحر،

فقط ليلبحثوا لأنفسهم عن ملجأ في بلدان أعداء الأمة. لتؤويهم بعد أن توالى  
عليهم النكبات و غزت جيوش الكفر أرضهم ونكلت بهم!

وبعد أن أغلق اللصوص الوكلاء الحاكمين لشعوب الأمة، حدود بلدان  
الأمة في وجههم، لأنه ليس لهم الحق في أن يطنوا أي بلد من بلدان الأمة،  
لأنها حظائر مسجلة ومجيرة لهؤلاء الوكلاء أصحاب ألقاب الملوك  
والأمراء والرؤساء، الحاكمين لشعوب الأمة!

وكانها ملك لهم وهم بالأساس لصوص وعلوج نصبهم المستعمر كوكلاء  
لحفظ مصالح العدو!

الرابعة:

إِقَامَةُ الْحُدُودِ لِتُصَانَ مَحَارِمُ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْإِنْتِهَاكِ وَتَحْفَظَ حُقُوقُ عِبَادِهِ مِنْ  
الْإِتْلَافِ وَالْإِسْتِهْلَاكِ.

وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم، بل إنهم بدلوا شريعة الله  
بأحكام وشرائع وضعتها لهم فرنسا وأمريكا وبريطانيا،

وتشريعات وضعها لهم مجالس البرلمانات أو صدرت من لدن " طويل  
العمر " أو القائد الضرورة!

وفق ما يراه مناسباً لخدمة عرشه وسلطانه وبقاءه متسلطاً على رقاب أبناء الأمة وكما أسلفت.

فلم يبق هناك أي حد أو حدود تطبق لإعلاء كلمة الله أو تعظيم لشريعته، وما يطبق هو إحكام وضعية تم كتابتها فقط ليبقى هؤلاء الطغاة المجرمين رابضين على رقاب الشعوب، ومستفردين بحكمها، بمعية من زرعهم ونصبهم،

وتم كتابتها ليضمن أعداء الأمة أن تبقى الأمة مقسمة مشرذمة، ولضمنوا أن تبقى شعوبها في غياهب الجهل والتغيب الفكري والحضاري حتى تصبح الساعة!

الخامسة:

تَخْصِيْنُ الثُّغُورَ بِالْعُدَّةِ الْمَانِعَةِ وَالْقُوَّةِ الدَّافِعَةِ حَتَّى لَا يَظْفَرَ الْأَعْدَاءُ بِثَغْرِ  
يَنْتَهِكُونَ فِيهَا مُحَرَّمًا، أَوْ يَسْفِكُونَ فِيهَا لِمُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ دَمًا .

وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم،

بل على العكس من ذلك، و وفق كل ما سردته من شواهد وحقائق في فقرات هذه الرسالة،

وأزيد عليه بأنهم سخروا كل ما أوتوا من القوة والبأس في خدمة مصالح أعداء الأمة.

ولخدمة وحماية مصالح العدو الصائل الذي يسفك ويستبيح دماء أبناء  
الأمة!

وخدمة لجيوش أعداء الأمة المقيمة على أراضي بلدان الأمة!  
وإما جيوشهم وشرطهم وأجهزتهم الاستخبارية، فقد سخرُوا ليس للدفاع  
عن الأمة وحماية بيضتها ودماء أبناءها وثرواتها وسيادتها بين الأمم،  
بل لقمع أبناء الأمة ولاستعبادهم، وقتل كل من يرفض الركوع لهم،  
وكل من يرفض العبودية والذل تحت أقدام لأعداء الأمة.  
بل الحق والحق أقول:

إن حكام وأمراء وملوك العرب اليوم متسلطين على رقاب شعوب الأمة.  
يقتلون من خرج على فسادهم وانحرافهم وطغيانهم وخيانتهم للأمة  
والأمانة.

حتى أمسى الملايين من شعوب الأمة مغيبين، أما في المقابر أو في  
غياهب السجون أو بلدان المهجر!

ولكم في ما فعله الطغاة المتسلطين على رقاب شعوب من الأمة، في سبيل  
بقاءهم في الحكم، و لتنفيذ أجندات أعداء الأمة، أفضل دليل وعبرة!

وكما فعل طاغية الشام الذي أباد وقتل وهجر شعبا كاملا !  
وطغاة مصر، السابقين واللاحقين، وما أقاموه من مسالخ بحق أبناء الأمة  
هناك.

وما جرى لأبناء الأمة في الجزائر وليبيا واليمن، على يد الطغاة البغاة وكلاء الاستعمار على مدى عقود خلت.

وما فعله شرذمة الرافضة المواليين للمجوس الفرس، الذين استباحوا عراق الأكرمين بمعية وحماية وبركة الغزاة الأمريكان الذين مكنوهم من احتلال العراق وإبادة أهله.

وهذا ما فعله ويفعله أيضا كل حكام بلدان العرب وحكام محميات بريطانيا في الخليج العربي، وحملات الإبادة والتغيب لم ولن تتوقف، ومنها ما يفتضح أمره ومنها ما يبقى في طيات تكميم الأفواه وبعيدا عن الإعلام.

هؤلاء الذين حولوا بلدان الأمة في خليج العرب إلى مزارع وحظائر تحمل أسماء عوائلهم الدخيلة على انساب العرب!

السادسة:

جِهَادُ مَنْ عَائِدَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يُسَلَّمَ أَوْ يَدْخُلَ فِي الدِّمَّةِ،

لِيُقَامَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي إِظْهَارِ دِينِهِ الْحَقِّ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ . .

واين هؤلاء الطغاة الحاكمين لبلدان الأمة اليوم من ذلك كله؟!!

بل إنهم نفوه وحذفوه من الشريعة.

بعد أن غير لهم أهل الدجل من علماء الدولار المتسكعين على أبواب السلاطين دين الله وبدلوا شريعته وجعلوا دين الله على مقاس الحاكمين.

حتى وصلنا إلى زمان ظهر فيه علماء للسلطين يفتون بوجوب استقدام جيوش الكفر لاحتلال بلدان الأمة، وسفك دماء أهلها وهتك حرمتها!

كما فعل متصديري الإفتاء ابن باز وآل شيخ في حظيرة ومهلكة بني سعود، الذين أفتوا لبني سعود بشرعية استقدام جيوش الاحتلال الأمريكي البريطاني ليستبيحوا عراق الأكرمين، بعدما أفتوا لهم بكفر أهل العراق عامة!

ووفق ما يرتضيه لهم العدو الغازي المتحكم سواء الصليبي أو اليهودي! فأبي جهاد في هذا الزمان، سوى قتل المسلمين تحت شعار "الخوارج" والإرهابيين، والناقضين للبيعة، وغيرها من الأكاذيب التي يمررون ويشرعون فيها لكفرهم وطغيانهم وفسادهم وإجرامهم!

وبعدها تركوا الباب مشرعا لأعداء الأمة من المجوس واذنابهم، لينكلوا بأبناء الأمة في العراق والشام، ولم يتوقفوا عند هذا الحد،

بل أنهم شرعنوا ومولوا حروب الإبادة التي تعرض لها أبناء العراق والشام على يد أعداء الأمة!

فأبي انتماء للعروبة والإسلام لدى هؤلاء الطغاة ليذهبوا بعدها لتطبيق هذا الواجب الشرعي؟!!

فرد العدو الكافر الصائل هو أولى من غيره في الحكم.

لكنهم جاءوا بالصليبيين واليهود ومكنوا لهم من غزوا العراق، وأعانوا العدو الصليبي اليهودي وأحلافهم الرافضة على إكمال جريمتهم، وقدموا



لهم الأموال والدعم والأرض، وكل أنواع الدعم اللوجستي والمادي على مدى سنين الاحتلال!

بل اشتركوا معهم في قصف وقتل أبناء الأمة في الموصل والفلوجة وكل مدن أهل الإسلام في العراق والشام، وحتى يومنا هذا !

فهل هؤلاء أصلا على ملة الإسلام أم أنهم بالأساس أعداء للأمة ؟!

فان كانوا من أعداء الأمة فمن أباح لهم حكم شعوب الأمة ؟!

ومن يرضى بقاءهم في صدارة الأمة ليغدروا بالأمة ويدمروا شريعتها ويقتلوا أبناءها وينهبوا ثرواتها ؟!

الا من كان متواطئاً مع أعداء الله والأمة!

السَّابِعُ:

جِبَايَةُ الْفِيءِ وَالصَّدَقَاتِ عَلَى مَا أُوجِبَهُ الشَّرْعُ نَصًّا وَاجْتِهَادًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا عَسْفٍ!

وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم.

بعد أن صار الفيء كله خاصا وغنيمة للحكام وأبنائهم وبطانتهم من اللصوص والقتلة الذين يحكمون شعوب الأمة اليوم.

وليس لشعوب الأمة منها شيء، فعامة الناس هم من طبقة العبيد وفق تصنيف هؤلاء الطغاة الوكلاء!

و استأثر هؤلاء الشرذمة من سلاطين وأمراء و ملوك وحكام بالمغانم  
وتركوا لشعوب الأمة المغارم.

وجعلوا كل ثروات الأمة إقطاعاً مخصصاً لهم ولأبناء هم وأحفادهم  
وبطانتهم من المارقين والفجار والقتلة من شذاذ الآفاق.

أما سواد أبناء الأمة ترزح تحت خط الفقر المدقع، وسوادهم ينام الليل  
خاوي البطن!

والويل لمن يعترض على هذا الوضع فتهمة الإرهاب جاهزة، والسجون  
المظلمة المجهولة العنوان تنتظره!

الثامنة:

تَقْدِيرُ الْعَطَايَا وَمَا يَسْتَحِقُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَنْ غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا تَقْتِيرٍ وَدَفْعُهُ  
فِي وَقْتِهِ لَا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ!

وذلك لا يطبقه كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم.

بعد أن استقطعت كل ثروات الأمة وصارت في جيوب اللصوص حكماً  
وأمرأء ورؤساء وبطانة فاسدة.

ولم يعد لبيت المال أي موارد ، بل أمسى بيت المال أو وزارة الخزانة أو  
المالية، هي ملكية خاصة في جيوب هؤلاء الطغاة البغاة!

وكل أموال الشعب و ثرواته مرهونة بما يراه مناسباً صاحب الفخامة أو  
طويل العمر أو القائد الملهم!

فلم يبق هناك قيمة لأي تأخير أو تقديم لأي مصلحة أو درء مفسدة في تقديم الأموال أو العطايا، ولم يعد هناك أموال أصلا لصرفها لمستحقيها أو إلحاقها بوزارة الخزانة أو بيت المال، فكل شيء منهوب ومجبر لخدمة الولاء وأسيادهم أعداء الأمة!

التاسعة:

اسْتِكْفَاءُ الْأَمْنَاءِ وَتَقْلِيدُ النَّصَحَاءِ فِيمَا يُفَوِّضُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَعْمَالِ وَيَكْلُهُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَمْوَالِ، لِتَكُونَ الْأَعْمَالُ بِالْكَفَاءَةِ مَضْبُوتَةً، وَالْأَمْوَالُ بِالْأَمْنَاءِ مَحْفُوظَةً،

وذلك لعمرى من ابعء ما يكون عن كل الحاكمين لبلدان الأمة اليوم! فالمقدم عندهم هو الفاسد والفس والمرتشي، وأصحاب المصالح والمطامع و أصحاب الرياء والكذب.

والمقدم عندهم كل عتل زعيم على شاكلتهم !.

وكل دجال يختبئ خلف جلاباب الدين من علماء السلاطين، الذين يفصلون الدين وفق مقاس اسيادهم!

والمقدم على كل ما تقدم هو سيدهم الغربي الراعي الرسمي والحامي لوجودهم والمثبت أركان عروشهم!

فلا يتقدم عند سلاطين اليوم حكاما وأمراء وملوك، إلا الأمناء الكذبة ولا يُنصب إلا الوزراء الفجرة.

ولا يؤمر على رأس الجيش إلا من حصل على استحسان الأعداء،  
ورضي عنه أعداء الأمة من الغرب الصليبي او الصهيوني،

ولا ينصب في أي منصب إلا من كان عميلاً جاسوساً يعمل عندهم!  
وهذه لعمرى هي السمة السائدة في كل من يحكم الأمة وشعوبها في  
زماننا، من حكام وأمراء وسلاطين وملوك ورؤساء!

الْعَاشِرَةُ:

أَنْ يُبَاشِرَ بِنَفْسِهِ مُشَارَفَةَ الْأُمُورِ وَتَصَفَّحَ الْأَحْوَالِ، لِيَنْهَضَ بِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ  
وَحِرَاسَةِ الْمِلَّةِ، وَلَا يُعَوَّلَ عَلَى هَذَا التَّفْوِيزِ، تَشَاغُلًا بِلَذَّةٍ أَوْ عِبَادَةٍ، فَقَدْ  
يَخُونُ الْأَمِينَ وَيَغْشَى النَّاصِحَ!

فأين كل الحاكمين لبلدان الأمة من هذا اليوم؟!

فأي مباشرة يباشروها من يحكمون الأمة اليوم غير إفناء الليل والنهار في  
سبيل خدمة أعداء الأمة ليضمنوا بقاء عروشهم خالدة وقائمة، ولو على  
حساب كل مقدس!

ويرخص في سبيل ذلك كل غالي، ولو كان دماء الأمة جميعاً !

ويكفي لأي صاحب بصيرة أن يرفع بصره إلى ما يفعله حكام محميات  
الخليج العربي وحكام العرب اليوم بلا استثناء،

ليعلم ويوقن إلى أي مدى وصل الانحطاط بهم والاستخفاف بالأمة ودينها  
وشعوبها.

والى أي مدى استباحوا دماء أبناءها واستباحوا أرضها وثرواتها؟!!

فهي تحت تصرفهم وتفنى في سبيل بقائهم على عروشهم، حتى لو تنازلوا عن شريعتها وأرضها وكرامتها وثرواتها!!

وقد زين لهم علماء السوء أعمالهم بالباطل، حتى جعلوا من انحراف سلاطينهم هو منهاج له قدسية وجعلوه من أصل الشرع!

فصار عندهم الحفاظ على عروش سلاطينهم هو أهم من وجود الأمة والشريعة والكرامة ودماء أبناء الأمة!!

فأي راع اليوم في بلاد الأمة غير الثعالب والضباع من اللصوص وشذاذ الآفاق؟!!

فهل رعوا حق الله في الأمة وشعوبها ودينها وثرواتها و حاضر ومستقبل أجيالها؟!!

لتكون لهم الشرعية في حكم الأمة وشعوبها؟!!

وهل لديهم أي سند شرعي أو حتى وضعي في حكم الأمة وشعوبها؟!!

ومن منحهم الحق في استباحة دماء أبناءها ومقدساتها وسرقة ثرواتها؟!!

فأين هي الشرعية والعقيدة والانتماء والكفاءة والقدرة والإمكانات؟!!

وما هو الحق الشرعي والقانوني وما هو العرف الذي أباح لهم ليستولوا على الحكم و يتصدروا أو يستمروا متربعين على عروشهم غير تحالفهم مع أعداء الأمة؟!!

وذلك لا يختلف فيه من أصحاب الصدق والعقل اثنين،

فبقائهم مرتبط بمدى رضاء أعداء الأمة عنهم، ومدى حربهم على الأمة  
وشريعته وذبح أبنائها، ليرضى عنهم الغرب!

وهذه لعمرى إحدى أهم شروط تولي الحكام الحكم على الأمة وشعوبها  
بالباطل في زماننا اليوم.

فيكفي أن يكون احدهم عميلاً رخيصاً فاجراً مجرماً خادماً طائعاً للغرب  
ودينه الشيطاني الذي ساد منذ قرون،

ليكون ذلك جديراً بأن يُنصب حاكماً أو أميراً أو ملكاً على بقعة من بقاع  
الأمة، ويتسلط على رقاب أبنائها بالباطل.

فيريق دماء أبنائها بسطوته وطغيانه أو قوة عسكره أو بجيوش حلفاءه من  
أعداء الأمة الحاكم بأمرهم وبركتهم وحمايتهم.

فهذا هو معيار الحكم الوحيد وشرط تولي الحكم في زماننا اليوم.

بعد أن تسلط أعداء الأمة على الأمة وتغلغلوا وسيطروا على كل ركن  
وزاوية من أركان الأمة!

ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله الملك الحق.